والاشتراكية والليبرالية، وطرح الفكر الإسلامي وإقامة الحكم الإسلامي كبديل لكل هذه الطروحات. وكان منهجه في ذلك على العموم هو منهج الحكمة والموعظة الحسنة والضغوط السياسية والشعبية في أطار المحافظة على النظام العام والأمن والاستقرار وتقديم المصالح العليا للبلاد على القضايا التفصيلية. وبذلك جمع الإمام الحكيم بين المرجعية الدينية الفقهية والفكرية والمرجعية الدينية السياسية. السادسة: انّ الإمام الحكيم انتهج المنهج العملي في التقريب مضافاً إلى الجانب الفقهي وكان لذلك دور كبير في تحقيق وحدة المسلمين وتقاربهم والتعايش بينهم على المستوى الشعبي بالرغم من السياسات الطائفية المقيتة التي اتبعتها بعض الأنظمة التي حكمت العراق ولازالت. ويمكن أن ألخص معالم هذا المنهج التقريبي الاجتماعي والعملي في النقاط التالية: النقطة الأولى: الاهتمام بالقضايا الكبرى والمصيرية المشتركة للأمة مثل: 1ـ القضية الفلسطينية، حيث كان له في هذا المجال – مضافاً إلى الطرح السياسي والمشاركة في الأحداث الكبيرة كانتكاسة الخامس من حزيران وإحراق المسجد الأقصى وحضور المؤتمرات – الفتوى المهمة في تأييد العمل الفدائي وجواز صرف الزكوات عليه في وقت كان يعاني فيه العمل الفدائي أزمة في جنوب لبنان، وكان أبناء الجنوب من مقلّدي الإمام الحكيم. وكذلك موقفه المهم في منع حكومة الشاه من الاعتراف بإسرائيل ورسالة الشيخ شلتوت إليه وجوابه عليها أفضل دليل على ذلك حيث كان جوابه الرسالة الوحيدة العملية في هذا المجال. مضافاً إلى تقديمه الطرح الفكري والسياسي لإنقاذ فلسطين وهي الانتقال بها من الدائرة الضيقة إلى الدائرة الواسعة الإسلامية. 2 – قضية الغزو السياسي والثقافي الأجنبي الذي أشرت إليه، وكان لموقفه ضد التهديد